الأمم المتحدة

A/56/370/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
18 January 2002
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' (انظر الوثيقة A/56/370).

010202 240102 02-22094 (A)
0222094

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير المقدم من لجنة التفتيش المشتركة هو ثالث تقرير في سلسلة التقارير التي كرستها اللجنة لتقييم مدى صلاحية وفعالية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية. ومثل التقريرين السابقين في السلسلة، المتعلقين بأفريقيا وبمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تستخدم هذه الدراسة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي اعتمد عام ١٩٧٩، كإطار مرجعي وتشريعي لها. كما يستفيد التقرير من المؤتمرات العالمية التي عُقدت بعد ذلك، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وجدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده، وكذلك إعلان الألفية (انظر القرار ٥٥/٢).

٢ – ويستنبط من أداء ونتائج عيِّنة المشاريع العشرة التي قام المفتشان باستعراضها أن الجهود التي تبذلها المنظمات لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا كانت فعالة بوجه عام في الاستجابة لأولويات المنطقة وبرامجها. ووجد المفتشان أيضا أن المشاريع قد حظيت بتأييد سياسي قوي، كما يتبين من القدر الكبير من التمويل الذي قدمته الحكومات المضيفة، وأن أهداف المشاريع تتوافق بوجه عام مع الولايات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة.

٣ – وفي الوقت ذاته، حدد المفتشان ثلاثة من أوجه القصور الرئيسية: أولا، العدد المحدود من المبادرات المشتركة أو التي تقوم بها عدة وكالات؛ وثانيا، محدودية الموارد المالية التي تعمل بها المشاريع، مما يوحي بضعف الجهود التي تبذلها المنظمات المعنية لتعبئة الموارد؛ وثالثا، أنه كثيرا ما كانت المشاريع لا ترتبط ارتباطاً فعالاً بالقطاعات الإنتاجية والمستخدمين النهائيين، فيما عدا ثلاثة استثناءات ملحوظة. وبناء على النتائج التي خلص إليها المفتشان، تقدما بعدة توصيات إلى المنظمات والوكالات المعنية بالعلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا – تعليقات عامة

٤ – يرحب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بالتقرير وما تضمنه من تحليل شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا، ويرون أنه مثير للاهتمام ومليء بالمعلومات. فالتقرير يبرز الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية للبلدان. وهو يدعو بصورة مقنعة إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في الترويج للعلم والتكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويرى أعضاء المجلس تحديدا أن مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة والحد من الفقر هو من مجالات النمو الهامة مستقبلا، بالاستفادة من المبادرات الناجحة في المنطقة. والتقييم الذي جرى لعشرة مشاريع، بعضها ذو طابع إقليمي وبعضها الآخر قطري، يساعد على تفسير التنوع الواسع في المنهجيات ومعايير الأداء والخلفية التحليلية للنتائج المعروضة في التقرير. كما أنه يسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة العمل التحليلي الذي يدعم هذا النوع من جهود التقييم.

٥ – ويتضمن التقرير تقييما صريحا لحالة نظام الدعم في مجال العلم والتكنولوجيا، بصورة لا تقتصر على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحدها، بل وتشمل أيضا منظومة الأمم المتحدة بوجه عام. ويعرب التقرير عن أسفه إزاء الإلغاء المتعاقب لهياكل الدعم وآليات التمويل المركزية المعنية بقضايا العلم والتكنولوجيا، وما يقترن بذلك من إضعاف للتنسيق والإدارة الفنية للدعم المقدم من منظمات الأمم المتحدة لبناء القدرات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٦ - ويخلص المفتشان إلى أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقوم بأفضل دور تنسيقي ممكن في ظل الظروف الراهنة، وإن كان الافتقار إلى هيكل ملائم للدعم يعرقل جهودها بدرجة كبيرة. ويقولون كذلك إن ''أمانة الأونكتاد ... تستحق أن يضاف إلى برامجها الرئيسية بُعد يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن باقي إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة''. وفي ضوء برنامج عمل الأونكتاد في مجال التكنولوجيا، على النحو الذي صدرت ولايته من المؤتمرات العامة للأونكتاد، فضلا عن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، فإن الأونكتاد يجد هذا الاقتراح محيرا إلى حد ما. ففي حين يمكن تحسين الدور الذي يضطلع به الأونكتاد كمركز تنسيق لأنشطة العلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة، فإنه يؤكد أن برامجه الأساسية كانت تتضمن على الدوام بعدا يتعلق بالعلم والتكنولوجيا.

ثالثا - تعليقات على التوصيات

التوصية رقم ١: البرنامج المشترك لمنظومة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

''كي يتسنى للدول الأعضاء أن تتناول بصورة أشمل الفرص والمخاطر التي تجابه المجتمع العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لأوجه التقدم المبهرة في مجال العلم والتكنولوجيا وأن تعبر تعبيراً برنامجياً عن الأحكام ذات الصلة التي أصدرتها مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر الجنوب الذي عقد في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وكذلك إعلان قمة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الذي عقد في أوكيناوا في تموز/يوليه ٢٠٠٠، والمقترحات الرئيسية التي قدمها الأمين العام إلى مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قد تود لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تناقش مدى استصواب وجدوى وحسن توقيت وضع برنامج مشترك لمنظومة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يحتذي حذو برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، للأسباب والأغراض التي تتناولها المناقشة في الفقرات من ١١٤ إلى ١٢٥ من هذا التقرير وأن تقدم التوصيات التي تراها مناسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي''.

٧ - في حين أن التوصية موجهة من الناحية الشكلية إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فإن الآثار التي يمكن أن تترتب عليها تتصل بمنظومة الأمم المتحدة ككل. ونجاح مبادرة البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لا يمكن أن يكون مبررا كافيا لأن يوجد في نهاية المطاف ''برنامج مشترك لمنظومة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''. فبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز موجّه إلى مكافحة مرض محدد ينطوي على أبعاد هامة تتخطى الحدود الوطنية. ومن ثم، فإنه يتناسب تحديدا مع مفهوم العمل الدولي المنسق، الذي يمكن أن يُترجم إلى مجموعات من الأنشطة المبرمجة بصورة مشتركة من جانب كل الكيانات المعنية في الأمم المتحدة، مع التحديد الدقيق لأهدافها واحتياجاتها من الموارد. ومن الناحية الأخرى، فإن الشكل الملموس لبرنامج مشترك لمنظومة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هو شكل يصعب تقييمه، نظرا لانتشار جوانب العلم والتكنولوجيا في عمل معظم مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة.

٨ - وأعرب عن بعض القلق إزاء الصعوبات التي ينطوي عليها تأسيس مبادرات دائمة جديدة، ولا سيما تلك المبادرات التي تقتصر على وظيفة التنسيق فحسب. وكاقتراح مضاد، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يرى الأونكتاد أن من الممكن تعزيز دوره التنسيقي. ويرى المجلس أن الشبكة الإلكترونية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي أنشأها قسم تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في الأونكتاد، تُعد أداة ممتازة لتقاسم المعلومات ولتحسين تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، سيلزم توفير الموارد اللازمة لأنشطة التنسيق، وبصفة خاصة لاجتماع واحد على الأقل كل سنة للتنسيق المشترك بين الوكالات، يُعقد إلى جانب دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ويحضره ممثلو الوكالات المسؤولون عن العلم والتكنولوجيا.

التوصية رقم ٢: بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات

"(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي المضي في توسيع نطاق استخدامها لتكنولوجيا المعلومات بوصفها أداة تشمل عدة قطاعات وعدة برامج من أجل تعزيز التنسيق البرنامجي وأوجه الفعالية في تصريف الأعمال الداخلية ومساعدة البلدان الأطراف فيها بصورة أنجع على تنفيذ إعلان فلوريانوبولس (البرازيل) الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

"(ب) ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والوكالات المتخصصة أن تدرس السياسات والنهج التنفيذية التي يتبعها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إزاء بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كي يتسنى استخلاص دروس يمكن الاستفادة بها في مناطق نامية أخرى".

٩ - تمتلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي خبرة بحثية راسخة في كثير من المجالات ذات الصلة، من بينها التجارة وتحرير التجارة، وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة، وكذلك في مجال وضع الترتيبات الملائمة للربط الشبكي. وهي تضطلع حاليا ببحوث عن عمل نظم الابتكارات الوطنية في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية، ومن بينها الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. ويجري حاليا نشر كتاب يدرس التغييرات الأخيرة في هياكل وأداء نظم الابتكارات المذكورة. وتقف اللجنة في طليعة هيئات منظومة الأمم المتحدة من حيث كمية البحوث التي تجريها بشأن عمل نظم الابتكارات الوطنية في المنطقة. كما أنها تحتفظ بصلات أكاديمية وحكومية في كافة أنحاء المنطقة فيما يتصل بدراسة العلم والتكنولوجيا.

١٠ - وتقوم اللجنة، في حدود ولاياتها وقدراتها، بإجراءات ملائمة وجادة لمتابعة إعلان فلوريانوبولس، فيما يتعلق بتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستقبلا في أمريكا اللاتينية، ونشره على نطاق واسع وضمان قبوله من جانب حكومات المنطقة. ومن بين إجراءات الدعم التي اضطلعت بها اللجنة لمتابعة الإعلان عقد حلقات دراسية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في مجال التكنولوجيا البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات.

١١ - وترى اللجنة أن التحديات التي لا بد وأن تواجهها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحد من تخلفها التكنولوجي تشمل إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يخفض من الحواجز التي تعوق فرص الوصول إلى التكنولوجيا، ويكفل المنافسة بين مقدمي الخدمات الذين يوفرون الاتصال بشبكات البث، ويحد من التوزيع غير المتجانس لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويحقق مشاركة أكبر في محتويات المعلومات والمعارف المنقولة

عبر الشبكات الرقمية، ويتصدى للتركيز الشديد في القوة الذي تتمتع به البلدان الصناعية والشركات عبر الوطنية نتيجة لسرعة الاندماج في شبكات المعلومات، ويحقق مزيدا من التعاون الدولي.

١٢ - وكل هذه القضايا يتم التعامل معها في إطار مقترحات اللجنة الرامية إلى تحسين حماية المستهلك، وتعزيز المنافسة، وتطوير أشكال التآزر واستيعاب العوامل الخارجية داخل الجهاز المنتج، الذي أقرته الدول الأعضاء في مكسيكو سيتي أثناء الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتدرج شعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة التابعة للجنة قضايا العلم والتكنولوجيا كموضوع محوري في جدول أعمالها للبحوث والمشورة المتعلقة بالسياسات، كما أنها ستواصل التعاون مع حكومات أمريكا اللاتينية في تصميم وتنفيذ إجراءات السياسات العامة في هذا الميدان في السنوات المقبلة.

١٣ - ويلاحظ أعضاء المجلس مع التقدير السياسة التي يتبعها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، المبينة في الفقرتين ٤٠ و٤١ من التقرير (A/56/370)، والتي تعكس الولاية العريضة المسندة إلى إحدى المؤسسات المالية الدولية في تلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها. كما أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تنشط، في حدود ولايتها، في دعم بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهي على استعداد لتقاسم خبراتها الإيجابية في هذا المجال مع المنظمات الأخرى. بيد أن أعضاء المجلس يرون أنه ربما كان من الأفضل توجيه هذه التوصية إلى مؤسسات مالية دولية أخرى خلاف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والوكالات المتخصصة، حيث أن ولاياتها عموما أكثر محدودية.

التوصية رقم ٣: المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

"عملاً بعدة قرارات اتخذتها الجمعية العامة، وخصوصاً القرار ٥٤/٨ الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ينبغي للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعمل على توطيد تعاونها مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مبادراتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، لا سيما في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية".

١٤ - يؤيد أعضاء المجلس هذه التوصية تأييدا تاما. وتحديدا، وكما ورد في الفقرة ٣١ من التقرير، فإن الفاو على استعداد للتعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مجالات محددة.

التوصية رقم ٤: شبكات العلم والتكنولوجيا

"ينبغي للهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تقييم مدى صلاحية شبكات العلم والتكنولوجيا العديدة التي توجد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وكذلك تقييم منافعها والخبرات التي اكتسبتها كي يتسنى تحديد المجالات الممكنة لتدعيم التعاون بين بلدان الجنوب ونشر الدروس المستفادة على المناطق النامية الأخرى بما يتفق مع إعلان مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي أصدرته في قمة الجنوب لعام ٢٠٠٠. وينبغي التأكيد بوجه خاص على ربط برامج البحوث التي تجرى في الجامعات وغيرها من المعاهد العليا بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية للسكان، كما ينبغي تشجيع أفضل البرامج البحثية بتمويل من القطاعين العام والخاص."

١٥ - يقر أعضاء المجلس بأهمية شبكات العلم والتكنولوجيا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتلاحظ الفاو مع التقدير الإشارة إلى العدد الكبير من شبكات التعاون التقني

التي تدعمها الفاو، وبخاصة من خلال مكتبها الإقليمي في سانتياغو. وفيما يتعلق بالتوصيتين ٣ و ٤، تسعى منظمة الطيران المدني الدولي، في تنفيذ مشاريعها للتعاون التقني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى تعزيز المبادرات المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أقصى حد ممكن.

التوصية رقم ٥: استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي يدعمها الأونكتاد

"(أ) ينبغي للأونكتاد أن يشرك غيره من الهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بقدر أكبر في استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المستقبل كما يمكن تناوب دور الوكالة الرائدة بين المنظمات المشاركة تبعاً لمجال تشديد كل استعراض.

"(ب) رهناً برغبات الحكومات المعنية ينبغي لاستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار أن تركز في المستقبل بقدر أكبر من الدقة على الجوهر الأساسي للنظام الوطني المتعلق بالعمل والتكنولوجيا.

"(ج) ينبغي تبسيط التقارير النهائية المتعلقة بالاستعراضات بقدر كبير حتى يسهل على مقرري السياسات استعمالها كما ينبغي إعداد ملخص منفصل لكل تقرير مكون من عشر صفحات يوجه إلى مسؤولي الحكومة المضيفة وإلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

١٦ - في حين يجد المفتشان أن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار هي استعراضات جيدة الإعداد بصورة شاملة، فإنهما يتقدمان بعدد من اقتراحات لتحسينها، منها استخدام فريق مشترك بين الوكالات، والتأكد من عمل الخبراء الوطنيين والدوليين معا بدلا من العمل بصورة مستقلة عن بعضهم البعض، وجعل التقارير أكثر سهولة للمستخدمين بإدراج موجز واضح وقصير فيها. ويؤيد أعضاء المجلس هذه التوصيات تأييدا تاما.

التوصية رقم ٦: شبكة تبادل المعلومات البيئية

"ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمد إلى تقييم الأداء الراهن لشبكة تبادل المعلومات البيئية وانتشارها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تحديد أثرها المتواصل في المنطقة بهدف استطلاع إمكانية توسيع نطاق الشبكة لتشمل مناطق نامية أخرى بوصفها آلية أقاليمية لتبادل المعلومات."

١٧ - أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييما غير رسمي لشبكة تبادل المعلومات البيئية UNEP Net وفقا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. ونتيجة لهذا التحليل، واستجابة للاحتياجات السريعة التغير للبلدان فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات (مثل التحول عن الاحتياجات من المعدات الحاسوبية والشبكات إلى الاحتياجات من المعلومات الأكثر فنية)، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير برنامج لشبكة جديدة لتبادل المعلومات البيئية UNEP Net. وتُعد الشبكة الجديدة امتدادا للشبكة القديمة، وهي تهدف إلى توصيل المعلومات البيئية الموثوق بها من طائفة واسعة من مقدمي المعلومات والبيانات الملتزمين بتوفير معلوماتهم مجانا. وتتركز الشبكة الجديدة على كفالة توفير المعلومات البيئية الموجهة والمفصلة حسب الاحتياجات بسهولة، ونشرها بين واضعي السياسات وصناع القرار والممارسين، وكذلك التأكد من توفر المعلومات الموثوق بها بصورة علمية والمطلوبة بشأن حالة البيئة، من أجل دعم قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

على إجراء تقييمات الأوضاع البيئية في الوقت المناسب وإصدار التحذيرات المبكرة بشأن المخاطر البيئية.

١٨ - ووفقا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، جرى تصميم الشبكة الجديدة بحيث تكون عالمية في طبيعتها، مع احتفاظها في نفس الوقت بتركيزها على البؤر الإقليمية القوية والاتفاقات التعاونية (ولا سيما في أفريقيا). ويهدف البرنامج إلى تطوير نظام عالمي لمعلومات التقييمات البيئية، ومواصلته مع الشركاء، لخدمة احتياجات التقييم العالمية والإقليمية، بما في ذلك وضع المنهجيات وتحقيق التكامل بين القائمين على شبكات المعلومات البيئية.

التوصية رقم ٧: التكنولوجيا الأحيائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

"بالنظر إلى تعدد المنافع التي يحتمل أن تعود بها التكنولوجيا الأحيائية في قطاعات الصحة والزراعة والمعادن وغيرها من القطاعات، ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وسائر الوكالات المختصة أن تواصل رصد النتائج العملية التي تتوصل إليها مؤسسات البحث والتطوير في ميدان التكنولوجيا الأحيائية في المنطقة. وينبغي أن تقدم المساعدة إلى هذه المؤسسات في المجالين التاليين (أ) بناء أوجه التآزر لمتابعة أهداف واضحة المعالم تركز على برنامج التكنولوجيا الأحيائية التي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة لصالح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كاراكاس وشبكة التكنولوجيا الأحيائية النباتية لصالح أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و (ب) في تعزيز قدراتها على التنظيم والإدارة وتعبئة الموارد."

١٩ - يؤيد أعضاء المجلس هذه التوصية تأييدا تاما. وتلاحظ الفاو، على النحو الموصى به، أنها ستسعى إلى أن تقيِّم بصورة منتظمة النتائج العملية التي يحققها مختلف أنشطة الربط الشبكي الإقليمي المرتبطة بالفاو، وذلك ضمن العملية العادية لتصميم وتقدير وتقييم كافة أنشطتها.

التوصية رقم ٨: المعهد الكاريبي للأغذية والتغذية

"(أ) ينبغي للمعهد الكاريبي للأغذية والتغذية أن ينظر في جدوى إقامة نظام يتسم بالفعالية مقارنة بالتكلفة فيما يتعلق بالأولويات والطرائق الكفيلة بتنفيذ برامجه من ذلك مثلاً التركيز على دورات دراسية أقل والقيام بأنشطة أخرى أو تمويلها بصورة مباشرة؛ والتعاقد مع معاهد شريكة لتقديم بعض الدورات الدراسية بموجب اتفاقات رسمية؛ والتركيز بصورة أشد على إعداد مواد التعليم وأساليب التدريس والتدريب من أجل الترويج لإدراج دورات دراسية عن التغذية في المناهج الدراسية لمختلف المراحل.

"(ب) ينبغي لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تقدم العون للمعهد الكاريبي للغذاء والتغذية في مجال استطلاع إمكانيات التمويل من موارد خارجة عن الميزانية كي يتمكن المعهد من تحديث معلوماته وتكنولوجياته المتعلقة بالطباعة وأن يحقق بقدر أكبر الإمكانات التي يحوزها في مجال التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب."

٢٠ - بعد أن قدمت الفاو دعما أوليا إلى المعهد الكاريبي للأغذية والتغذية عند إنشائه، واصلت على مدار السنين التعاون مع المعهد في مختلف المبادرات. فعلى سبيل المثال، استضاف المعهد في عام ١٩٩٩ حلقة عمل نظمتها الفاو

على المستوى دون الإقليمي عن وضع مبادئ توجيهية عن نظم التغذية القائمة على الغذاء والتوعية في مجال التغذية في منطقة البحر الكاريبي، وتم بصورة مشتركة إعداد دليل ونموذج تدريبي عن التغذية لصناعات تجهيز الغذاء الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. وفي حين يمكن لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تساعد المعهد في جمع الأموال، فإن الفاو ترحب بهذه الجهود، وبخاصة في دعم الأعمال التي تحقق مصلحة هذه المنطقة دون الإقليمية.

رابعا – تعليقات أخرى

٢١ – رغم أن الفقرة ١١٨ من التقرير لا تتضمن توصية رسمية، إلا أنها تهيئ الساحة أمام إنشاء هيكل تنسيقي جديد، وتقترح إعفاء الأونكتاد من دوره التنسيقي. وتناقش الفقرات من ١٢٠ إلى ١٢٥ المهام التي ستضطلع بها الهيئة المتميزة الجديدة المشتركة بين الأمانات بشأن العلم والتكنولوجيا. وقد أدرك المفتشان أن تنفيذ هذا الاقتراح يظل متوقفا على توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. ويرى الأونكتاد أن هذا الاقتراح يقلص دوره في مجال العلم والتكنولوجيا، ويوصي بدلا من ذلك بتعزيز الهيكل القائم، وليس إنشاء هيكل جديد للقيام بمهمة التنسيق فحسب.

٢٢ – والفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٢ تتناول مشروعا إقليميا نفذته الفاو فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ بشأن منع تدهور التربة في التنمية الزراعية. وفي حين تقر الفقرة ١٠١ بالنتائج المرضية لهذا المشروع، فإن المفتشين يلاحظان ما يقولان إنه عدم اهتمام ببيانات الزيادات في الإنتاجية الزراعية، ويشيران إلى استبعاد موظفي المجتمعات المحلية الزراعية من حلقات العمل التدريبية والعروض التي نظمها المشروع. ووفقا للفاو، فإن هذه النتائج لا تجد إثباتا لها، وهو ما يتضح من التقدير الإيجابي الذي قوبل به المشروع من البلدان المتلقية نفسها ومن المانحين، كما يتبين من مختلف الاستعراضات التي أجريت لإنجازات المشروع في تلك الفترة.

٢٣ – وفي الفقرة ١٢١، يشير المفتشان إلى وبائي ''جنون البقر'' (BSE) و''الحمى القلاعية'' كأمثلة إضافية على الحالات التي يريان أنها تستوجب إقامة هياكل إضافية مشتركة بين الأمانات. غير أن الفاو تلاحظ أن هناك بالفعل في الأمريكتين منظمة حكومية دولية تعنى بالوقاية من مثل هذه الأمراض ورصدها والسيطرة عليها، وهي الترتيب المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، حيث لكل منهما مركز إقليمي: المركز المعني بمرض الحمى القلاعية في البلدان الأمريكية في ريو دي جانيرو، ومعهد الحماية الغذائية وأمراض الحيوان للبلدان الأمريكية في بوينس أيرس. وهناك العديد من المنظمات دون الإقليمية، مثل المنظمة الإقليمية الدولية لصحة النبات والحيوان، في سان سلفادور، التي تنشط أيضا على هذه الجبهة. وعلاوة على ذلك، فإن المكتب الدولي لأمراض الحيوان، الذي يوجد مقره في باريس، ويوجد له تمثيل إقليمي في بوينس أيرس، يوفر التنسيق الشامل عبر المناطق الإقليمية. وبالتالي، وفي حين لا يبدو أن هناك افتقارا إلى الهياكل الحكومية الدولية، ترى الفاو أن ما هو مطلوب إنما هو كفالة الموارد الكافية للمنظمات القائمة بالفعل من أجل زيادة قدرتها على التصدي لمثل هذه الأوبئة.